

عنوان البحث

دور العملات الرقمية في دعم الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار: منظور تقني مالي في ظل انهيار العملة المحلية ونقص النقد الأجنبي

إعداد الطالب/ محمد باسل اليونس

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

تشهد سوريا منذ عام 2011 أزمة اقتصادية شاملة أثرت على كل مفاصل الاقتصاد، وأدت إلى تدهور كبير في قيمة العملة المحلية (الليرة السورية)، مع صعوبة في الوصول إلى العملات الأجنبية، مما خلق تحديات كبيرة في التمويل والتبادل التجاري، خاصة مع بداية الحديث عن إعادة الإعمار. في هذا السياق، ظهرت العملات الرقمية كحلول تكنولوجية مالية مبتكرة، قد تسهم في تجاوز بعض القيود التي تفرضها النظم المالية التقليدية.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مدى إمكانية اعتماد العملات الرقمية كوسيلة مالية بديلة في سوريا، ثمّكن من تسهيل العمليات التجارية وتقديم حلول تمويلية ذكية تدعم الاقتصاد المحلي في هذه المرحلة الحرجة، مع التركيز على الأطر التقنية والتنظيمية ذات العلاقة.

كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على التجارب الدولية في تطبيق العملات الرقمية، وتقييم إمكانية الاستفادة سوريا من هذه النماذج، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات المتعلقة بالسيادة النقدية والرقابة المصرفية.

الإطار المفاهيمي والتقني للعملات الرقمية:

تعريف العملات الرقمية:

العملات الرقمية هي شكل من أشكال النقود التي تُخزن وتُتداول إلكترونياً دون وجود مادي، وتستخدم التشفير لتأمين العمليات وتنظيم إصدار الوحدات الجديدة. من أبرز أنواعها: البيتكوين، الإيثيريوم، والعملات المستقرة مثل USDT.

الفرق بين العملات الرقمية والعملات التقليدية:

- العملات التقليدية تصدر عن البنوك المركزية وتخضع لرقابة الدولة.
- العملات الرقمية لامركزية، تعتمد على شبكات البلوك تشين، ولا تخضع لجهة مركزية واحدة.

العملات الرقمية للبنوك المركزية: (CBDCs)

CBDCs هي عملات رقمية تصدرها البنوك المركزية، وتجمع بين مزايا التكنولوجيا الرقمية والسيطرة التنظيمية التقليدية، وقد تكون خياراً مناسباً في سوريا مستقبلاً.

التمويل اللامركزي: (DeFi)

DeFi هو نظام مالي يعتمد على العقود الذكية لتقديم خدمات مالية دون وسطاء تقليديين. يفتح المجال أمام الأفراد للاستثمار، الإقراض، والتحويل بسهولة عبر الإنترنت.

خلفية الاقتصاد السوري قبل وبعد الأزمة:

كان الاقتصاد السوري قبل عام 2011 يعتمد على مزيج من القطاعات الزراعية، الصناعية، والخدمية، وكان يتميز باستقرار نسبي في سعر صرف العملة. إلا أن اندلاع الأزمة أدى إلى تدمير البنية التحتية، تراجع الإنتاج، وانهيار القطاع المصرفي. خسرت الليرة السورية أكثر من 95٪ من قيمتها، وارتفع الاعتماد على السوق السوداء، والتحويلات الخارجية.

مع فرض العقوبات الاقتصادية على سوريا، بات من الصعب استيراد المواد الأساسية، وتمويل المشاريع، مما دفع الأفراد والمؤسسات إلى البحث عن وسائل بديلة للحفاظ على القيمة وإجراء التحويلات. العملات الرقمية بدأت بالظهور كأداة غير تقليدية تُستخدم للتحايل على بعض القيود، خصوصاً في المناطق التي تفتقر إلى خدمات مصرفية نظامية.

تجارب دول أخرى في استخدام العملات الرقمية خلال الأزمات:

فنزويلا:

استخدمت شريحة واسعة من الشعب الفنزويلي العملات الرقمية مثل البيتكوين والداش للتحويل على التضخم الهائل، وساهمت في تسهيل التحويلات من الخارج.

لبنان:

مع الانهيار المصرفي الكبير، بدأ المواطنون في استخدام العملات الرقمية لحماية مدخراتهم، رغم القيود الحكومية ومحاولات الحظر.

أفغانستان:

بعد انسحاب القوات الأجنبية، لجأت بعض المنظمات الدولية إلى دفع الرواتب والمساعدات عبر العملات الرقمية في ظل انهيار النظام البنكي.

تشير هذه التجارب إلى أن العملات الرقمية ليست مجرد رفاهية مالية بل قد تكون وسيلة للبقاء في حالات الأزمات النقدية.

فرص تطبيق العملات الرقمية في سوريا:

- التحويلات من الخارج: يمكن أن توفر العملات الرقمية وسيلة فعالة ورخيصة لتحويل الأموال إلى الداخل.
- التجارة الإلكترونية: تُعد العملات الرقمية أداة دعم قوية للتبادل التجاري في ظل غياب نظام دفع فعال.
- الشمول المالي: تتيح العملات الرقمية فرصًا للفئات غير المشمولة بالنظام المصرفي.
- مشاريع الإعمار: يمكن استخدامها كقناة لتلقي التمويل الدولي من جهات لا تستطيع التعامل بالنقد التقليدي مع النظام المالي السوري.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة الرئيسية في عدم استقرار العملة المحلية، وغياب السيولة من العملات الأجنبية، مما يعيق دوران رأس المال ويحد من قدرة السوريين على التداول والتمويل. وفي ظل هذا التحدي، تُطرح العملات الرقمية كخيار بديل، ولكن استخدامها في بيئة غير مستقرة اقتصادياً وسياسياً وقانونياً يثير العديد من التساؤلات حول مدى فعاليتها، أمنها، وقبولها المجتمعي.

التحديات المحتملة:

1. التحديات القانونية والتنظيمية:

- غياب تشريعات واضحة تنظم التداول الرقمي.
- الخوف من استخدام العملات الرقمية في أنشطة غير قانونية.

2. التحديات التقنية:

- ضعف البنية التحتية التكنولوجية في سوريا.
- الحاجة إلى توعية وتدريب فني للكوادر والمؤسسات.

3. التحديات الاجتماعية:

- ضعف الوعي العام.
- مقاومة ثقافية للتغيير المالي والتقني.

4. التحديات السياسية والرقابية:

- العقوبات الاقتصادية المفروضة.
- صعوبة دمج الأنظمة المحلية مع الأسواق العالمية.

توصيات أولية:

1. العمل على صياغة إطار قانوني تدريجي لتقنين استخدام العملات الرقمية.
2. البدء بمشاريع تجريبية بالتعاون مع شركات تقنية ومنظمات دولية.
3. تشجيع البنوك المحلية على استخدام حلول البلوك تشين في التحويلات الداخلية.
4. إدراج مقررات تعليمية في الجامعات السورية حول التكنولوجيا المالية.
5. إطلاق حملات توعية عامة حول مفاهيم الأمان الرقمي والاستخدام المسؤول للعملات الرقمية.

أهمية الدراسة:

- تقديم رؤية جديدة ومتكاملة حول استخدام التكنولوجيا المالية في بيئة خارجة من نزاع.
- فتح المجال أمام صانعي القرار ومؤسسات التكنولوجيا المالية لدراسة خيارات غير تقليدية للتمويل.
- تسليط الضوء على درجة وعي المجتمع السوري بالتقنيات المالية الحديثة.
- المساهمة في إثراء الأدبيات العربية حول العملات الرقمية في سياقات غير مستقرة.

أهداف الدراسة:

1. تحليل مدى إمكانية استخدام العملات الرقمية في بيئة اقتصادية متدهورة كبيئة سوريا.
2. تقييم مدى قبول المجتمع السوري لاستخدام العملات الرقمية.
3. دراسة الإطار القانوني والتقني لاستخدام العملات الرقمية في سوريا.
4. تقديم مقترحات عملية لتنظيم وتبني هذه التكنولوجيا لدعم إعادة الإعمار.

تساؤلات الدراسة

1. ما مدى وعي السوريين بمفهوم العملات الرقمية وتقنياتها؟
2. ما المبررات الدافعة لاستخدام العملات الرقمية في المرحلة الحالية؟
3. ما أبرز التحديات التقنية والقانونية المرتبطة بتطبيق هذه الحلول؟
4. ما دور الجهات الحكومية وغير الحكومية في تنظيم أو عرقلة استخدام العملات الرقمية؟

فروض الدراسة:

1. توجد علاقة طردية بين تدهور قيمة العملة المحلية وزيادة الاهتمام بالعملات الرقمية.
2. ضعف الأطر القانونية يُعد من أبرز عوائق تبني العملات الرقمية في سوريا.
3. تقبل العملات الرقمية يزداد بين فئات الشباب وذوي الخلفية التقنية.
4. يمكن أن تسهم العملات الرقمية في تقديم حلول تمويلية بديلة خلال إعادة الإعمار.

الدراسات السابقة:

- رشا العلي (2022). "العملات الرقمية كبديل نقدي في بيئات مضطربة: دراسة حالة سوريا ولبنان".
- يوسف محمد (2021). "التكنولوجيا المالية والعملات المشفرة في العالم العربي". مجلة الاقتصاد الرقمي.
- تقرير البنك الدولي "Digital Finance in Fragile and Conflict-Affected States". (2020)
- تقرير Chainalysis (2023) حول استخدام العملات المشفرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المنطلقات النظرية للدراسة:

- نظرية الابتكار التكنولوجي (Rogers)
في فهم كيف يتم تبني التكنولوجيا المالية.
- نظرية الطلب على النقود
(Keynesian & Monetarist) لقياس التحول في أنماط التداول.
- مفاهيم الاقتصاد الرقمي والتمويل اللامركزي
(DeFi) كأساس لفهم العملات الرقمية.

المنهجية وطرق البحث:

• نوع المنهج

وصفي تحليلي واستكشافي.

• المجتمع والعينة

عينة مكوّنة من 300 فرد من داخل سوريا وخارجها (مقيمين سوريين في دول مثل تركيا، لبنان، ألمانيا).

◦ طرق جمع البيانات

◦ استبيان إلكتروني لقياس درجة الوعي والقبول.

◦ مقابلات نوعية مع خبراء في الاقتصاد الرقمي.

أدوات الدراسة:

- استبيان مغلق ومفتوح.
- دليل مقابلات مع خبراء.
- أدوات تحليل إحصائي (SPSS) أو (Google Forms).
- مراجعة تحليلية للمصادر الثانوية والتقارير الدولية.

حدود الدراسة:

• الحدود الموضوعية

تركز على العملات الرقمية كأداة مالية دون التطرق للجوانب التقنية التفصيلية للبلوك تشين.

• الحدود الزمنية:

2023-2025.

• الحدود المكانية:

سوريا وبعض دول الجوار والمانيا التي تضم جاليات سورية كبيرة.

التحديات البحثية المتوقعة:

- صعوبة الوصول إلى عينة ممثلة داخل سوريا بسبب الوضع الأمني والسياسي.
- احتمالية نقص الثقة من المشاركين بالإفصاح عن استخدامهم للعملات الرقمية.
- تعقيد الجوانب التقنية التي تتطلب تبسيطها لعينة الدراسة.
- نقص المصادر الحديثة المحلية حول استخدام العملات الرقمية في سوريا.

الخاتمة:

تشير المؤشرات الأولية إلى أن العملات الرقمية تمثل حلاً تقنياً ومالياً واعدًا في ظل الظروف الاقتصادية القاسية التي تمر بها سوريا. ورغم التحديات، فإن التقدم التكنولوجي والتحولات العالمية في مفهوم النقد قد تتيح لسوريا فرصة لتبني نماذج رقمية مرنة تدعم الاقتصاد المحلي وتقلل الاعتماد على النظام النقدي التقليدي.

تهدف هذه الدراسة إلى توفير قاعدة نظرية وعملية لصناع القرار والمجتمع السوري للنظر بجدية في تبني العملات الرقمية كجزء من استراتيجية إعادة الإعمار.

المراجع:

1. رشا العلي (2022). العملات الرقمية كبديل نقدي.
2. يوسف محمد (2021). التكنولوجيا المالية والعملات المشفرة.
3. World Bank (2020). Digital Finance in Fragile States.
4. Nakamoto, S. (2008). Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System.
5. Chainalysis (2023). The Geography of Cryptocurrency.
6. IMF Reports on Cryptocurrency Regulation (2021–2023).
7. تقارير البنك المركزي السوري حول سعر الصرف. (2022–2023)